



الجمهورية التونسية
الدورة العادية الخامسة
مجلس نواب الشعب
2019-2018

تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة
حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على
على اتفاقية تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية
الهاشمية في مجال النقل البحري (عدد 55/2018)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 10 جويلية 2018
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 12 جويلية 2018
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية،
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 16 نوفمبر 2018.
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 16 نوفمبر 2018.

رئيس اللجنة: الزهير الرجبي

مقرر اللجنة: أحمد

نائبة رئيس اللجنة: سناء الصالحي

الصدیق

مقررة مساعدة:

مقررة مساعدة: وفاء عطية

رجاء السعداوي

تقرير لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على على اتفاقية تعاون بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال النقل البحري

أولاً: تقديم مشروع القانون

في إطار تنمية العلاقات البحرية الثنائية مع البلدان العربية وقصد البحث عن أسواق جديدة للصادرات التونسية ودعم وتسهيل الاستثمارات المتبادلة ونقل البضائع بين تونس والأردن. ورغبة من الجانب التونسي والجانب الأردني في تنظيم العلاقات البحرية بين البلدين وتبادل التجارب والخبرات في مجال النقل البحري والموانئ ومواكبة المستجدات التي شهدها قطاع النقل البحري والموانئ، تم إعداد مشروع اتفاقية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال النقل البحري.

وتهدف هذه الاتفاقية خاصة إلى تطوير النقل البحري والمهن البحرية وتنظيم وتشغيل الموانئ ومحطات الحاويات وتنمية النقل متعدد الوسائط واللوجستية. كما ترمي إلى تنظيم مجال التكوين البحري والمينائي وتحويل التكنولوجيا ومراقبة الملاحة البحرية وتبادل المعلومات. وستمكن كذلك من تطبيق قواعد وتراتبية السلامة البحرية وأمن السفن والموانئ والملاحة البحرية وكذلك حماية المحيط البحري ومكافحة التلوث البحري والبحث والإنقاذ بالبحر ومكافحة الأعمال غير المشروعة المرتكبة اختراقاً للقوانين البحرية، هذا علاوة على تنسيق المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية.

مع العلم وأن الفصل الخامس عشر من هذه الاتفاقية نص على إحداث لجنة فنية بحرية مشتركة تجتمع بصفة دورية بالتداول بالبلدين لوضع برنامج عمل بين السلطات البحرية لتطبيق إجراءات هذه الاتفاقية واقتراح المشاريع المشتركة وإيجاد الحلول في صورة حدوث أي خلاف

حول تطبيق أحكام هذه الاتفاقية. وقد تمّ إمضاؤها يوم 23 نوفمبر 2017 بتونس بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة التونسية الأردنية.

مع الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تلغي وتعوض الاتفاقية الممضاة بتونس في 27 أبريل 1995 والمصادق عليها بالقانون عدد 57-95 بتاريخ 3 جويلية 1995. وقد تمّ تحيين هذه الاتفاقية للأخذ بالاعتبار مستلزمات النقل البحري الحديث ومتطلبات التعاون والتنسيق في مجال سلامة وأمن السفن والمرافق المينائية والملاحة البحرية وحماية المحيط البحري من التلوث.

✚ ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت اللجنة جلسة نظرت خلالها في نص مشروع القانون الأساسي على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية واستمعت خلالها إلى السيد وزير النقل الذي بيّن أن هذه الاتفاقية ترمي إلى دعم علاقات الصداقة القائمة بين البلدين وتنمية التعاون في مجال النقل البحري والبحرية التجارية والموانئ وتطوير التبادل التجاري الثنائي طبقا لمبادئ السيادة وسلامة الوحدة الترابية وعدم التدخل في المسائل الداخلية وعلى أساس المساواة والفوائد المتبادلة وفي إطار احترام التشريعات الوطنية والدولية.

وأضاف أن هذه الاتفاقية ستساهم في تطوير النقل البحري وتحسين السلامة البحرية وأمن السفن والموانئ والمحافظة على المحيط البحري بما أنها تخول تبادل المعلومات والتجارب التي تخص كل الأنشطة المرتبطة بالمجال. كما تمكّن من الانتفاع ببرامج التعاون والشراكة والتكوين البحري والمينائي وتحويل التكنولوجيا.

ولدى تدخلهم، أكدّ السادة النواب على أهمية مثل هذه الاتفاقيات في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين من خلال تنسيق أفضل للحركة البحرية التجارية بينهما في اتجاه فتح أسواق جديدة للصادرات التونسية ودعم التبادلات التجارية، كما تمكّن هذه الاتفاقيات من تفادي العوائق التي تضر بتنمية النقل البحري وتساعد على تنمية التعاون الفني والتدريب وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب في مجال النقل البحري والموانئ.

وتطرقوا إلى عدد من المسائل التي تهم مجال النقل البحري على غرار مزيد التنسيق بين السلطات والهيكل المعنية لمجابهة الصعوبات التي يمر بها القطاع كالخروقات والتجاوزات التي تمسّ من المحيط البحري والتهديدات التي تطل الثروة السمكية والتلوث البحري وغيرها. كما تعرضوا لملفات أخرى تهم أشغال صيانة الموانئ والأسطول البحري وفتح خطوط بحرية جديدة في اتجاه بعض البلدان.

هذا وشدّدوا على ضرورة العمل على تجهيز وتهيئة البنية التحتية المينائية ببلادنا لتكون قادرة على تحمل تطور الحركة البحرية. وأشاروا إلى ضرورة الحذر من الوقوع في الانزلاقات والتطبيع بطريقة سرية مع الكيان الصهيوني بحكم أن الأردن لها علاقات تبادل تجارية مع إسرائيل.

وفي ردوده، بيّن السيد الوزير أن الأردن تمثل بوابة لعدد البلدان العربية الأخرى على غرار العراق وسوريا ومن المفيد السعي نحو تطوير وتنويع علاقات التعاون والشراكة في مجال النقل البحري من خلال تنمية التعاون في مجال التكوين وتطوير الموانئ والمساعدة الفنية في مجال التأهيل والتدريب البحري وتبادل المعلومات بقصد توفير أنجح وسائل السلامة لقطاع الملاحة وصناعة النقل البحري.

واعتبر أن هذه الاتفاقية ستكون مقدمة لإعادة تشغيل الخط البحري العربي والذي من شأنه تعزيز الربط والمبادلات بين الدول العربية بشمال إفريقيا ومنطقة الخليج وستساهم في تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية في المنطقة وتحقيق تنسيق أفضل للحركة التجارية وللنقل البحري وتطويرها.

كما أكد أنه سيتم إطلاق خط بحري جديد يربط الموانئ التونسية بالموانئ الواقعة غرب القارة الأفريقية في كل من السنغال وكوت ديفوار وغانا، وذلك بهدف تمكين المؤسسات التونسية من النفاذ المباشر إلى الأسواق الأفريقية. وعرّج على إشكال التعامل مع الجانب الليبي معتبرا بأن ذلك مرتبط بعدم جاهزية الموانئ الليبية لاستقبال السفن التونسية. من جهة أخرى، بيّن أنه لا مجال للتخوف من التطبيع مع الكيان الصهيوني بما أن الوزارة تقوم بأعمال التحري والرقابة اللازمة على كل السفن القادمة إلى تونس مهما كان مصدرها.

✚ ثالثا: قرار اللجنة

قرّرت اللجنة الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على مشروع القانون الأساسي المعروض.

مقرر اللجنة

أحمد الصديق

رئيس اللجنة

الزهير الرجبي